

زكاة

القرار رقم (IZ-2021-588)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-5916)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة جدة

المفاتيح:

الربط الزكي - المدة النظامية - قبول الدعوى شكلاً لتقديمها خلال المدة النظامية - عدم حضور المدعي أو من يمثله في جلسة ثبت تبلغه بها دون عذر قبله الدائرة يوجب الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل - الخسائر المدورة - رفض الدعوى موضوعاً.

الملخص:

اعتراض المدعية على الربط الزكي لعام ٢٠١٨م في بند الخسائر المرحللة - دلت النصوص النظامية على أن الدعوى إذا قدمت من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، يتعين قبول الدعوى شكلاً، وعلى أن غياب المدعي في أي جلسة تبلغ بها في الموعد المحدد لنظرها دون عذر قبله الدائرة وجب الفصل بالدعوى إن كانت مهيئة للفصل فيها - ثبت للدائرة: أن المدعية لم تقدم أي مستند يوضح مقدار الخسائر المدورة المعدلة - مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلاً - رفض اعتراف المدعية - اعتبار القرار حضورياً بحق الطرفين ونهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- الفقرة (٩/ثانياً) من المادة (٤) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٠٨٣) وتاريخ ١٥/٦/١٤٣٨هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
إنه في يوم الثلاثاء الموافق: ١٥/٦/٢٠٢١م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة... وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع

النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ: ٢٠٢١/٢/١٨

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن / ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا للمدعية ... سجل تجاري رقم (...) بموجب وكالة رقم: (...) تقدم باعتراضه على الربط الزكوي لعام ٢٠١٨م الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، في بند الخسائر المرحللة تعرّض المدعية على إجراء المدعي عليها المتمثل في عدم حسم الخسائر المتراكمة المعدلة لعام ٢٠١٨م بمبلغ: (٦,٢٨٣,٥٠١) ريال. وتدعي أن هذه الخسائر معدلة ومعترف بها من قبل المدعي عليها للسنوات السابقة.

وبعرض لائحة الدعوى على المُدّعى عليها: أجابت أنها قد أخذت بحسب الخسائر المدورة بعد التعديل عليها بإضافة المبالغ غير جائزة الجسم، وأن المدعية طالب بحسب المبالغ طبقاً للقواعد المالية. وتذكر المدعي عليها أنها تأخذ بالاعتبار الخسائر المدورة طبقاً للريبوط وليس القوائم وتنسق الفقرة: (التسعة/ثانياً) من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق: ٢١/٠٦/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، ولم يحضر من يمثل المدعية رغم تبليغهم بموعيد الجلسة نظامياً، وحضر ممثل المُدّعى عليها ... ذو الهوية الوطنية رقم (...) بتقويضه الصادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ: ٤/٠٦/١٤٤١هـ، وبعد الاطلاع على ملف الدعوى ولصلاحية الفصل في الدعوى وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهدأً لإصدار القرار فيها.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم: (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ: ١٤٠٣/١٣٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم: (٢٠٢٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/١٤١٩هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/١٤٥٠/١٥/١٥) وتاريخ: ١٤٢٥/٦/١١هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم: (١٥٣٥) وتاريخ: ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤/٢١) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كانت المُدّعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الربط الزكوي لعام ٢٠١٧م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات و المنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤/٢١) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحيث قدمت الدعوى من ذي صفة، خلال المدة المقررة نظاماً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع؛ فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعي عليها الربط لعام ٢٠١٨م في بند الخسائر المرحلية حيث تعرّض المدعية على إجراء المدعي عليها المتمثل في عدم حسم الخسائر المتراكمة المعدلة لعام ٢٠١٨م بمبلغ: (٦,٢٨٣,٥٠١) ريال. وتدعي أن هذه الخسائر معدلة ومعترف بها من قبل المدعي عليها للسنوات السابقة، في حين دفعت المدعي عليها أنها قد أخذت بحساب الخسائر المدورة بعد التعديل عليها بإضافة المبالغ غير جائزة الحسم. وحيث نصت الفقرة: (ثانياً/٩) من المادة رقم: (٤) من اللائحة التنفيذية لجباية لزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم: (٢٠٢٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/١هـ أن: "صافي الخسارة المرحلية المعدلة طبقاً لريبوط الهيئة بعد إضافة المخصصات أو الاحتياطيات فقط إليها والتي سبق تخفيض الخسارة بها في سنة تكوينها» وبناء على ما سبق وما قدم من دفع ومستندات، يتضح أن الخلاف يكمن في مقدار حساب الخسائر المدورة في الوعاء، فإن المدعية تدعي أنه قد حسم الخسائر المدورة بناء على الريبوط المعدلة للسنوات السابقة من قبل المدعي عليها، واستناداً على القاعدة الفقهية التي نصت على أن: «البينة على من ادعى»، فإن المدعية لم تقدم أي مستند يوضح مقدار الخسائر المدورة المعدلة، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى رفض اعتراض المدعية في بند الخسائر المرحلية.

القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
رفض اعتراض المدعية ... سجل تجاري رقم (...) على بند الخسائر المرحلية.**

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين وفقاً لأحكام المادة رقم: (٥١) من نظام المرافعات الشرعية، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسلم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة أيام يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.